



توصيات

من أجل مهام، ووظائف الهيكل التنظيمي لهيئة سلامة الأغذية ونظام التنبيه السريع للأغذية والأعلاف التابعين للاتحاد الإفريقي

٦	موجز تنفيذي
٨	مقدمة
٩	تحديات مراقبة الأغذية في أفريقيا
٩	السياسات العامة الوطنية لسلامة الأغذية
٩	التشريعات الغذائية
٩	تطوير المعايير الوطنية الغذائية
٩	تقييم المخاطر على أساس علمي لقضايا سلامة الأغذية
١٠	آليات الفحص/المخططات
١٠	خدمات التجارب المختبرية
١٠	قدرة الصناعة الغذائية على إمدادات غذاء آمنة
١٠	شبكة المعلومات المتعلقة بقضايا سلامة الأغذية
١٠	التدريب/التعليم في مجال سلامة الأغذية
١٠	خلق الوعي لدى المستهلك
١١	المراقبة الوبائية للأمراض التي تنقلها الأغذية
١١	حرية حركة الأغذية والأعلاف
١١	الجهود الإقليمية الفرعية والقارية للتصدي لتحديات الأمن الغذائي
١١	(CAADP) البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
١١	التعاون ودعم التنمية الإقليمية في أطر اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
١١	(PACA) الشراكة من أجل مكافحة سم الفطريات (الأفلاتوكسين) في أفريقيا
١١	(PANSPSO) مشاركة الدول الأفريقية في المنظمات المعنية بوضع معايير تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية
١٢	(BTSF) أفضل تدريب لضمان غذاء أكثر أماناً
١٢	آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق سلامة الأغذية ونظام التنبيه السريع
١٢	ممرات من أجل النهج الإقليمي الأفريقي
١٢	النهج الشامل للاتحاد الأفريقي لإدارة سلامة الأغذية
١٣	الهدف الشامل المقترح للاتحاد الأفريقي من آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية
١٤	مهام محددة لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية
١٤	الوظائف المقترحة داخل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية
١٨	خيارات للهيكل التنظيمي
١٨	الخطوات التالية

المستويات المناسبة من الحماية للمستهلكين الأفرقة	ALOP
آلية التنبيه السريع على نطاق أفريقيا للأغذية والأعلاف	ARFFAM
الاتحاد الأفريقي	AU
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية	AU-FSMCM
مجلس الصحة النباتية للبلدان الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي	AU-FSMCM
المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي	AU-IBAR
أفضل تدريب لسلامة الأغذية	BTSF
البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	CAADP
لجنة الدستور الغذائي	
	C A C
إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة	DREA
الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
شبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية	INFOSAN
الاتفاقية الدولية لحماية النباتات	IPPC
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	ISO
الدول الأعضاء	MS
الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا	NEPAD
المنظمة العالمية لصحة الحيوان	OIE
الشراكة من أجل مكافحة سم الطفيليات	PACA
مشاركة عموم أفريقيا في المنظمات العالمية لوضع المعايير	PANSPSO
النظام الأفريقي للإنذار السريع للأغذية والأعلاف	RASFF
الجماعة الاقتصادية الإقليمية	REC
المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	SMEs
التدابير الصحية والصحة النباتية	SPS
الأمم المتحدة	UN
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
منظمة الصحة العالمية	WHO
منظمة التجارة العالمية	WTO

لا يزال انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية يهدد حياة الملايين من الناس. حيث تفرض الأمراض التي تنقلها الأغذية عبئاً إضافياً على نظم الرعاية الصحية، وتحد من الإنتاجية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية يطرح تحديات كبرى على البلدان الأفريقية، في ضمان الوفاء بشروط سلامة الأغذية على امتداد سلسلة التوريدات الوطنية لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير. إن عدم الامتثال لتدابير سلامة الأغذية تقوض من فرص التبادل التجاري على المستويات المحلية والإقليمية وأيضاً الدولية في المنتجات الغذائية، وذلك بتقليل فرص الوصول إلى الأسواق، والحد من ثقة المشتري والمستثمر وخفض الأسعار.

إن ضمان تحسين شروط سلامة الأغذية في البلدان الأفريقية يعرض الهياكل الرئيسية لتحديات، بما في ذلك التغلب على تحديات خدمات البنية التحتية والخدمات السيئة المقدمة (مثل الحصول على المياه النظيفة) وعدم كفاية المعرفة والمهارات للعاملين في قطاع الأغذية، وكذلك النقص الخطير في البيانات. وتزداد جوانب القصور هذه تفاقماً مع مرور الوقت، وضعف وتفكك النظم التنظيمية، وكثيراً ما تكون موروثاً من عهود سابقة. وقد تم الاعتراف بكل هذه التحديات في مؤتمر قمة لشبونة لرؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعقود في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والذي وضع الأولوية لتحسين القدرة التنافسية وتنويع الزراعة والصناعات الأفريقية ولا سيما تعزيز القدرات الأفريقية في مجال اللوائح والمعايير، ومراقبة الجودة. فقد أعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على تصميمهم بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء هيئة سلامة الأغذية داخل هيكلها التنظيمي، ونظام تنبيه سريع لاستكمال الهيكل الأفريقي القائم بشأن صحة الحيوان والصحة النباتية (RASFF) للأغذية والأعلاف.

من خلال المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع (AUC) وللقيام بإعداد إطار عمل لتنفيذ هذا القرار، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم حلقتي عمل قاريتين لخبراء سلامة الأغذية. وقد شارك في حلقة العمل مشاركون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول (AU-IBAR) للاتحاد الأفريقي الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة (منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) والاتحاد الأوروبي. وقد عقدت حلقتي العمل في كل من كيغالي، رواندا، يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفي أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. حيث أصدرتا تحليلاً مفصلاً عن التحديات التي تواجه سلامة الأغذية، وتحديد النهج (AU-FSMCM) الإقليمي ذات القيمة المضافة، كما قدمت توصيات بشأن المهام والهيكل التنظيمي ووظائف آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية على نطاق أفريقي، والتي تفضي إلى إنشاء وظيفة هيئة سلامة الأغذية الأفريقية في وقت (ARFFAM) وإنشاء آلية أفريقية للتنبيه السريع للأغذية والأعلاف لاحقاً.

في حين أن عدداً من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء قد بدأت في تنفيذ البرامج الإقليمية والوطنية لبناء القدرات المتعلقة بسلام الأغذية، وتعميق إشراك الاتحاد الأفريقي الذي من الممكن أن يؤدي إلى فوائد إيجابية وذلك بتوفير القيادة وتنسيق التوجيه، وزيادة الدعم والتوجيه نحو مواءمة وتعزيز نظم إدارة سلامة الأغذية عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وتعزيز القدرة على تنفيذ تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية لتلبية ولا سيما ركيزته الثانية المتعلقة بالوفاء بمتطلبات الوصول إلى CAADP المعايير الدولية المتسقة مع استراتيجية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (الأسواق). وقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل بإنشاء هيكل على نطاق أفريقي لتنسيق تدابير صحة الحيوان والصحة النباتية، وذلك في شكل المكتب AU-ومجلس الصحة النباتية للبلدان الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي AU-IBAR الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي ومع ذلك، وحتى الآن، لم يتم وضع أي هيكل تنظيمي مناظر فيما يتعلق بإنشاء ووظائف مماثلة لتنسيق إدارة سلامة الأغذية. IAPC.

على الأقل في نسخها الأولية، ينبغي أن يكون التنسيق، والاتصال، والخدمات AU-FSMCM إن ولاية آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية الاستشارية وبناء القدرات متاح للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومشغلي قطاع الأغذية لتلبية التزاماتها على نحو أكثر فعالية لإدارة سلامة الأغذية لديها. وينبغي لأداء هذه الولاية الاعتراف بالدور الحيوي للجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم وتعزيز تنسيق التنفيذ الفعال لدولها الأعضاء لإدارة سلامة الأغذية. فالمجالات التي يعتبر فيها دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالغة الأهمية بما في ذلك ضمان التساوق الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيز قدرات مراقبة الحدود، وتيسير فرص وصول القطاع الخاص إلى الصكوك المالية من أجل الحصول على الاستثمار في تحسين شروط سلامة الأغذية في شركاتهم (لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). والعمل على تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية (من خلال هيئات القمة الإقليمية من المنتجين، والمصنعين، والمصدرين) عن طريق الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والتي سيكون من الضروري تحسين سلامة المواد الغذائية، التي ينبغي تحقيقها على مستوى الشركات.

الاهداف العامة من آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية/هيئة سلامة الأغذية ستكون على النحو التالي:

- حماية الصحة العامة وذلك من خلال الحد من مخاطر الإصابة بأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، مع الأخذ في الحسبان القضايا ذات الصلة بصحة الحيوان والنبات، والبيئة؛
- حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية، والضارة، وغير معروفة المصدر أو المغشوشة؛
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في تجارة المواد الغذائية، بما في ذلك رفع مستويات الإنتاج؛
- تعزيز وتيسير التجارة البينية الأفريقية في المواد الغذائية والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق الحفاظ على ثقة المستهلك في النظام الغذائي؛
- توفير الأسس السليمة العلمية والتنظيمية للتجارة في المواد الغذائية

وستعمل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية/هيئة سلامة الأغذية على مناصرة ودعم اعتماد الدول الاعضاء السياسة العامة المتساوقة والمتوافقة مع الاطار القانوني من أجل سلامة الأغذية؛ توفير الدعم التقني والمادي واللوجستي للدول الأعضاء للتنفيذ الفعال، والكفوء، لنظم مراقبة صحيحة وموثوقة لسلامة الأغذية (بما في ذلك التنسيق مع الشركاء في التنمية)؛ ضمان توفير قاعدة علمية مناسبة للتوصل لاتخاذ قرارات مستنيرة من جانب مديري الأمن الغذائي؛ توفير الدعم التقني إلى المختبرات التي تقدم خدمات رسمية لمراقبة سلامة الأغذية؛ تبادل المعلومات السريع عن المخاطر المتعلقة بالغذاء والأعلاف لضمان اتخاذ إجراءات آنية متساوقة من قبل جميع أعضاء الشبكة بهدف حماية صحة المستهلك من المخاطر الوشيكلة على الصحة العامة (آلية تنبيه سريعة، لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/منظمة INFOSAN البناء على العضويات القائمة للعديد من الدول الاعضاء في شبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية الصحة العالمية)؛ تنسيق عملية تطوير المهارات المهنية المطلوبة، والمعارف والخبرات في الرقابة الرسمية؛ تعزيز تنسيق ودعم التدابير الرامية إلى بناء القدرات الأفريقية لسلامة الأغذية لمصنعي المواد الغذائية؛ وتعزيز وتنسيق البحوث بشأن تقييم مخاطر سلامة الأغذية التي تؤثر على المنتجين والمستهلكين الأفارقة؛ تعزيز الوعي، والمعرفة وثقة المستهلكين الأفارقة بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الاغذية؛ وضمان توفير الدعم التقني والمالي الكافي لمصنعي المواد الغذائية للاستثمار في تحسين سلامة الأغذية على طول السلسلة الغذائية.

ويمكن تطوير الهيكل التنظيمي الداخلي على أساس الخيارات المقترحة من حلقتي العمل. ومع ذلك، ولضمان سلامة المشورة العلمية المقدمة، والحد من احتمال تضارب المصالح، ينبغي أن تكون المشورة العلمية مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الأخرى (مما يعني أن تعيين المستشارين العلميين ومحتوى المشورة العلمية يجب أن تكون مستقلة عن موافقة مفوضية الاتحاد الأفريقي).

وعقب الموافقة المبدئية للمهمة، أوصت مفوضية الاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرار بشأن موقع هيكل ووظائف آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية، وحالة والشكل التنظيمي، متوافقاً مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وسيحتاج هذا القرار إلى المتابعة في مرحلة مبكرة بتفاصيل محددة زمنياً للتنفيذ وخطة الموارد (تعكس تطوير الوظائف على أساس الأولويات التقنية والاقتصادية) لتطوير المنظمة (تتضمن متطلبات لإنشاء أساس قانوني ملائم، والميزانية وملاك الموظفين، والموارد المادية). وينبغي أن تقود عملية تطوير آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية مجموعة عمل تضم معظم شركاء التنمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والشركاء في التنمية من وكالات الأمم المتحدة.

مقدمة

يهدد انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا حياة الملايين من الفئات الضعيفة من الأشخاص، خاصة أولئك المعرضين للإصابة بالمalaria وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). في حين أن تدابير السياسة العامة كانت بحق معنية أساساً بالاكتفاء الغذائي، إلا أنه ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام بسلامة وجودة التغذية والأغذية. وعلى الرغم من أن عبء الأمراض التي تنقلها الأغذية، فإن صعوبة تقديرها بسبب عدم كفاية البيانات، والتفشي الخطير للأمراض التي تنقلها الأغذية، حيث تم إجراء عملية توثيق لها في القارة الأفريقية في الماضي القريب. وتفرض الأمراض التي تنقلها الأغذية عبئاً على نظم الرعاية الصحية، وتقلل من فرص الإنتاجية الاقتصادية. وتسبب الأمراض التي تنقلها الأغذية فقدان الدخل وبالتالي تؤدي إلى استدامة دائرة الفقر. إن عدم الامتثال لتدابير السلامة الغذائية أيضاً تقوض التجارة المحلية، والإقليمية والدولية في المنتجات الغذائية، وذلك بخفض فرص الوصول إلى الأسواق، وتقليل ثقة المشتري والمستثمر وخفض الأسعار.

يصون اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية مصالح البلدان المستوردة لحماية مواطنيها من مخاطر سلامة الأغذية، ونظم الإنتاج الزراعي من مخاطر الصحة النباتية والحيوانية وذلك من خلال تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية استناداً إلى مبادئ علمية قائمة على أساس تقييم المخاطر. وي طرح تنفيذ اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية تحديات كبيرة على البلدان الأفريقية لضمان تطبيقها لمبادئ الاتفاق على نحو غير تمييزي لضوابط الاستيراد الوطنية وفي جميع أنحاء سلسلة الاستيراد لضمان حماية متساوية في التعامل مع العملاء في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على السواء.

إن ضمان تحسين شروط سلامة الأغذية في البلدان الأفريقية يطرح تحديات معينة، تشمل تحديات تخلف البنية التحتية والخدمات (مثل الحصول على المياه النظيفة) وعدم كفاية المعرفة والمهارات للعاملين في قطاع الأغذية، والنقص الكبير في البيانات ذات الصلة، إن جوانب القصور هذه، التي عفا عليها الزمن، تزداد تفاقماً بفعل ضعف وتفكك النظم التنظيمية، وغالباً ما تكون مورثة من حقبة سابقة، والتي لم تكن قادرة على الاستجابة إلى ضرورة وضع ضوابط فعالة على نطاق واسع، واستمرار مجموعة مختلفة من مخاطر سلامة الأغذية المتواجدة في السوق العالمية. وغالباً ما تشمل أوجه القصور ضعف مراقبة الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية ونظم الإبلاغ؛ المعايير والأنظمة الغذائية التي عفا عليها الزمن؛ ضعف الهياكل التنظيمية وتعارض ولاياتها، وضعف إنفاذ القانون؛ عدم كفاية القدرات التقنية لإدارة سلامة الأغذية، وضعف الحوكمة وعدم وجود قرارات قائمة على أساس علمي لإدارة سلامة الأغذية.

ويعيق ضعف الامتثال للمعايير الدولية لسلامة الأغذية والجودة، جهود القارة من زيادة التجارة الزراعية البينية الإقليمية والدولية. إن ضعف الترابط بين الصحة العامة المحلية، والزراعة، والسياسات العامة التجارية يعني أن الفوائد الإيجابية لفرص التجارية المتاحة للمنتجين الأفارقة لا يمكن أن تكون الأمتثل. وقد تم الإقرار الكامل بجل هذه التحديات من قبل الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي. حيث تم التصدي لها، في مؤتمر قمة لشبونة لرؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعقود في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فقد تم إنشاء شراكة للتجارة والتكامل الإقليمي والبنية التحتية، مع إعطاء الأولوية لتحسين القدرة التنافسية وتنوع الزراعة والصناعات الأفريقية ولا سيما تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات القواعد والمعايير، ومراقبة الجودة.

في أفريقيا” (BTSF) وقد شمل جزء من أنشطة الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التنفيذ المشترك لبرنامج “أفضل التدريب من أجل سلامة الأغذية (٢٠٠٩-٢٠١٠)، الذي يؤدي إلى إعداد إطار مرجعي، ومبادئ توجيهية من أجل مواءمة إدارة الصحة الغذائية في أفريقيا. وقد اعتمد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قراراً بالموافقة على الإطار المرجعي، والمبادئ التوجيهية، وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بإنشاء (RASFF) هيئة سلامة الأغذية داخل هيكلها التنظيمي ونظام تنبيه سريع للغذاء والأعلاف.

من خلال المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد (AUC) وإعداد إطار لتنفيذ هذا المقرر، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم حلقتي عمل قاريتين لخبراء في مجال سلامة الأغذية، لتحديد وأعداد المهام، والوظائف والهياكل، وإعداد خارطة الطريق من أجل (AU-IBAR) الأفريقي إنشائها. وكان المشاركون في حلقة العمل من خبراء سلامة الأغذية من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) والاتحاد الأوروبي. وكانت الحلقة الأولى قد عقدت في كيغالي، رواندا، يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث أقرت بالحاجة إلى آلية لتنسيق وإدارة سلامة الأغذية على مستوى الأقاليم الأفريقية، وأوصت بأن هذا يجب أن يشمل إنشاء نظام إنذار لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أية شواغل تتعلق بضمان سلامة الأغذية. كما ناقشت المبادئ التي ينبغي تطبيقها، وحددت الآليات والإجراءات لتطويرها. وعقدت حلقة العمل القارية الثانية في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حيث قامت بإجراء تحليلات أكثر تفصيلاً للتحديات الخاصة بسلامة الأغذية. وقد نظرت في مجالات محددة، عن كيفية اتباع نهج إقليمي يمكن أن يحقق قيمة مضافة، من توفير القيادة، وخلق التأزر، وتجنب الازدواجية وكفالة اتباع نهج منسق ومتسق لتعزيز نظم إدارة سلامة الأغذية عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

وإدماج الآلية الأفريقية، (AU-FSMCM) ومن ثم، فإن هذا الاقتراح يبرز توصيات المشاركين من أجل إنشاء آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية كما تبرز أيضاً المهام الموصى بها، والهيكلة التنظيمية ووظائف آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية (ARFFAM) للتنبه السريع للأغذية والأعلاف (AU-FSMCM).

تحديات مراقبة الأغذية في أفريقيا

غالباً ما تطغى كثيراً أهمية سلامة الأغذية في أفريقيا عن أحداث انعدام الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار السياسي، وتفشي الأمراض المعدية، التي تميل إلى السيطرة على التركيز الحكومي. ففي عام ١٩٩٦، أقر مؤتمر القمة العالمي خطة عمل الأغذية، عن أهمية سلامة الأغذية، وعن أن الأمراض التي تنقلها الأغذية التي تسهم في انخفاض إنتاجية العمال، والعجز، وارتفاع معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل، والتي يمكن الوقاية منها، وفرض أعباء للوقاية منها على الرعاية الصحية. ومن ناحية أخرى، ترمي الممارسات إلى تحسين سلامة الأغذية، كما تميل إلى تقليل خسائر الأغذية وزيادة توافر الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي لديها القدرة على ضمان سلامة الأغذية يمكنها الاستفادة من الفرص الإيجابية للتجارة الدولية، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل القومي. ومع ذلك، وحتى الآن، لم تكن حكومات البلدان الأفريقية قادرة على تطوير نظم مراقبة فعالة، والتي هي بشكل عام ضعيفة ومجزأة وغير منسقة. ومن ثم فهي غير قادرة على توفير حماية كافية لصحة المستهلكين، ومن تعزيز القدرة التنافسية لتصدير الأغذية، وتقديم فرصة كبيرة للتكلفة إلى القارة. بعض من هذه التحديات التي ستواجهها مبينة أدناه.

١-٣ **السياسات العامة الوطنية لسلامة الأغذية**
وبصفة عامة، وفي معظم البلدان الأفريقية، لم تعالج الشواغل المتعلقة بسلامة الأغذية على نحو كاف في السياسات العامة الحكومية الوطنية. وضعف تنسيق أنشطة إدارة سلامة الأغذية مع استثناءات قليلة فقط، غير فعالة. وإلى حد كبير، هناك تماسك ضئيل بين التجارة الوطنية والسياسات العامة للصحة العامة، لأن معظم البلدان الأفريقية لم تقدر التأثيرات الرئيسية للصحة العامة والاقتصادية لسلامة الأغذية. حيث توجد سياسات عامة قائمة، لا تعكس على نحو كامل المبادئ الهامة مثل تحليل المخاطر، والشفافية، والحاجة إلى تطبيق ضوابط لشروط الانتاج على طول سلسلة الإمدادات. وهناك نقص عام للتعاون السليم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيها المنظمات الحكومية، والمنتجين، والصناعات الغذائية، والمؤسسات البحثية ذات الصلة والمستهلكين في جميع مراحل عملية صنع السياسات.

التشريعات الغذائية

في معظم البلدان الأفريقية، تعد إدارة سلامة الأغذية هو شأن متعدد القطاعات، وغالباً ما يشترك فيها وزارات الصحة، والزراعة (والثروة الحيوانية)، والتجارة/الصناعة، ومصادر الأسماك في بعض الأحيان، والسياحة، والحكومات المحلية. هذا الإطار المؤسسي إرثاً من العهود السابقة، وتتميز في كثير من الأحيان من قبل منظمات متعددة، مع مهام متداخلة أو متضاربة مما يؤدي إلى عدم تنفيذ اللوائح، وسوء توزيع للموارد. وعلاوة على ذلك، فإن معظم التشريعات الغذائية القائمة قديمة وغير كافية، ومجزأة، ولا تعكس المبادئ الحديثة في تحليل المخاطر، والتتبع، والشفافية، والحوكمة، فضلاً عن أن الجوانب التقنية قد عفا عليها الزمن. إلا أن المحاولات المتفرقة للاستعراض لم تحل تحديات سلامة الأغذية السائدة. ويعوق التكامل التجاري الافتقار إلى الاتساق مع اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية، ونظم غير متوافقة مع متطلبات الأسواق الرئيسية، لذلك فإن البلدان الأفريقية معرضة لخطر الحرمان من الوصول إلى الأسواق وشروط التبادل التجاري.

تطوير المعايير الوطنية الغذائية

تم تطوير الإطار الدولي المتعلق بسلامة الأغذية بشكل كبير بموجب اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية من خلال تعزيز دور هيئة الدستور الغذائي. وأجبرت عوامة أسواق المواد الغذائية الدول على وضع المعايير الغذائية التي تلبى احتياجات المستخدمين فضلاً عن التوافق مع معايير لجنة الدستور الغذائي (ما لم يكن لها ما يبررها من تقييمات المخاطر). وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأفريقية الأعضاء في لجنة الدستور الغذائي، والموقعة على اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية، وإجراءاتها من أجل وضع المعايير واللوائح التقنية غير محددة تحديداً جيداً، ولا تعكس تقييم المخاطر العلمي إلا أن الاحتياجات الخاصة للقارة ضعيفة التمثيل في عملية وضع المعايير الدولية، وعلى الرغم من أن الوضع أخذاً في التحسن مع برنامج مشاركة عموم أفريقيا في منظمات وضع معايير تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية (Pan-SPSO).

تقييم المخاطر على أساس علمي لقضايا سلامة الأغذية

إن عملية تقييم المخاطر العلمي، جزء أساسي من عملية وضع الأساس لأي قرار لإدارة مخاطر سلامة الأغذية. إن بيان المخاطر للعديد من المنتجات الغذائية

الأفريقية هي عملية فريدة من نوعها، ففي العديد من الحالات لم تكن مدروسة بصورة جيدة. إن عمليات تقييم المخاطر ضرورية لإقامة تشريعات ذات الصلة بسلامة الأغذية، فضلاً عن المساعدة في إنشاء أولويات الفحص الغذائي والسياسات العامة الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية، ولضمان ثقة المستهلك. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى التوقيت المناسب، وتقييم المخاطر المستقل يمثل تحدياً كبيراً في معظم البلدان الأفريقية من الناحيتين التقنية والمالية، ومع عدم وضع دور رسمي للعلوم، ومحدودية القدرة على إعداد المشورة العلمية لمديري المخاطر والاتصالات.

آليات الفحص/المخططات

يتطلب أي نظام فعال لإدارة سلامة الأغذية، سياسة فحص موثقة وإجراءات واضحة يتم تطبيقها من جانب مفتشين مؤهلين. حيث يعاني مفتشو الأغذية في أفريقيا بوجه عام من '١٤' ضعف التدريب الرسمي وانخفاض الكفاءة المهنية '٣' عدم توافر دعم لوجيستي لتنفيذ عمليات التفتيش (النقل، ومعدات التفتيش، وما إلى ذلك) أو '٣' يلقي على كاهلهم بالعديد من مهام مراقبة الصحة العامة الأخرى. ونادراً ما تقوم أولويات عمليات الفحص تأسيساً على المخاطر، ومن ثم إهدار الموارد الشحيحة، وعدم تسجيل نتائج الفحص بصورة منتظمة لتوفير التغذية المرتدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. إن ضعف الروابط لهيئات الفحص على المستوى المحلي (المقاطعة/البلدية) ومن ثم تقويض فعالية وكفاءة المراقبة. ويوجد لدى عدد قليل من بلدان الإقليم نظم فعالة لفحص وإصدار الشهادات الوطنية للاستيراد/التصدير على حدودها.

خدمات التجارب المخبرية

تتطلب فعالية إنفاذ التشريعات الغذائية، وتنفيذ نظم مراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية قدرات تحليلية جيدة للأغذية وكفاءة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ومما يؤسف له أن مختبرات مراقبة الأغذية في المنطقة الأفريقية ضعيفة بوجه عام، إلا أن عدداً قليلاً من مختبرات الاختبارات يمكن اعتبارها كاملة الأهلية، كونها معتمدة لإجراء اختبارات محددة وفقاً للجودة، وتتوافر فيها الشروط الإدارية والتقنية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) (١٧٠٢٥). إن محدودية القدرات التقنية بسبب عدم كفاية المرافق، ولعدم وجود موظفين لديهم المهارات المناسبة، وانعدام القدرة المالية من جانب الحكومة والمشغلين من القطاع الخاص لدفع ثمن هذه الخدمات، وكتيجة لذلك فإن معظم التجارب التي اضطلعت بها غير موثوق فيها، ولا يمكن أن توفر الأساس السليم، فعلى سبيل المثال، رفض المنتجات غير المتوافقة المقدمة للاستيراد. حيث تحتاج خدمات المختبر إلى أن تكون موحدة على أساس الاستدامة المالية، ويمكن تقديم جدواها عبر الحدود. كما لا توجد هناك مختبرات مرجعية إقليمية، التي يمكن أن توفر أسلوب متطور، والتحقق، والصلاحية، والتدريب، وخدمات مراقبة جودة المختبر مثل اختبار الكفاءة وتوفير المواد المرجعية.

قدرة الصناعة الغذائية على إمدادات غذاء آمنة

بوجه عام، تتم عمليات إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها، في معظم البلدان الأفريقية، من خلال أسواق غير رسمية بدرجة كبيرة بين عدد كبير من صغار المنتجين والمتعاملين، حيث لم تتوافر لديهم المعرفة والخبرة في تطبيق الممارسات الحديثة والصحة الغذائية. ويقتصر التركيز، في بعض البلدان، على ضوابط التصدير (على سبيل المثال في مجال مصائد الأسماك) فقد أسفر عن مستويين في الصناعات، فلا تنفذ المعايير الدولية لسلامة الأغذية إلا في قطاع التصدير فقط، وهو وضع لا يمكن الدفاع عنه في نهاية المطاف، كما لا يمكن تبريره. فمشغلي قطاع الأغذية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، التي تخدم السوق المحلية، ليس لديهم القدرة على الوصول إلى استثمارات التمويل أو الحصول على عائدات أعلى يتيح لها تحقيق أعلى معايير سلامة الأغذية. لا يزال تنفيذ اللوائح بصورة صارمة يشكل تحدياً هائلاً دون تأثيرات سلبية على هذه الشركات والعمالة ذات الصلة.

شبكة المعلومات المتعلقة بقضايا سلامة الأغذية

معظم البلدان الأفريقية لديها أنظمة رسمية ضعيفة (إن وجدت) لتقديم المعلومات والمشورة عن سلامة الأغذية للتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين عبر المزرعة إلى المائدة، سواء داخل القطر أو في الأقطار الأخرى. ويتوافر لدى عدد قليل من البلدان القدرة، ولكن لا توجد لديهم نظام محدد بدقة، لمتابعة تنبيهات مخاطر سلامة الأغذية (على سبيل المثال استخدام أدوات التتبع والاستعداد، وينتج عن ذلك استمرار الأغذية الخطرة وغير المتوافقة في التداول. إلا إنه توجد مشاركة محدودة في الشبكات الدولية القائمة (نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف التابع للاتحاد الأوروبي (RASFF) (EU's))، وشبكة الهيئة الدولية لسلامة الأغذية التابعة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (WHO/FAO INFOSAN). ومن ثم، ما زال المستهلكون يعانون من عدم أبلأغهم من المخاطر الصحية التي يواجهونها في الأغذية، والثقة في الحكومات لضمان أغذية مأمونة ومنخفضة الأسعار. وتفتقد أسواق التصدير، بوجه عام، إلى الثقة في السلطات الأفريقية من السيطرة على سلسلة إمدادات الغذاء، وتقويض تحقيق الإمكانات التجارية للمنتجين الأفارقة في مجال الزراعة والأغذية.

التدريب/التعليم في مجال سلامة الأغذية

لم تضع غالبية البلدان الأفريقية برامج تعليمية مستمرة للمسؤولين الحكوميين القائمين على مراقبة الأغذية، والمنتجين، والقائمين على الصناعات الغذائية و/أو المستهلكين. وهناك نقص حرج في مجال تقديم المعرفة والخبرة التقنية المحدثة إلى الخدمات المهنية اللازمة لعمليات الفحص المطلوبة. إن توافر التدريب/التعليم المتقطع غير الفاعل، وغير المرتكز ولا المستند على المشاكل الفعلية و/أو المحتملة المتعلقة بسلامة الأغذية. حيث لا توجد مؤسسات تدريب معينة كمراكز امتياز إقليمية.

خلق الوعي لدى المستهلك

تتقيد المستهلك هو خطوة حيوية في الوقاية من الأمراض التي تسببها الأطعمة، وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها لم تنعكس في إجراءات البلدان الأفريقية. إن الدور المحفز، الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الاستهلاكية في تعزيز نوعية جودة و سلامة الإمدادات الغذائية، غير معروف على نطاق واسع، ففي معظم البلدان، مثل هذه الجمعيات ضعيفة المنشأ، وتحظى بالتجاهل إلى حد كبير. ولا يوجد لديها أي دور رسمي في إساءة المشورة للحكومة، ولا تتلقى أي دعم لبناء قدراتها لتمثل أهم أصحاب المصلحة في نظام سلامة الأغذية ألا وهم المستهلكون.

١. المتطلبات العامة لأهلية الاختبار ومعايرة المختبرات

المراقبة الوبائية للأمراض التي تنقلها الأغذية

معظم حالات الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية في الإقليم لم يتم الإبلاغ عنها، ومن ثم فإن مدى الإخفاق والتكلفة الحقيقية لسلامة الغذاء غير معروفة. وحتى في الحالات التي قد تم فيها الإبلاغ والتسجيل، في معظم البلدان الأفريقية، فالبنية التحتية للمراقبة التي تسمح بالمتابعة وإجراء التحقيقات ضعيفة أو غير موجودة. فمنذ ٢٠٠٥، تتطلب اللوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الإبلاغ عن الأمراض التي تنقلها الأغذية، إلا أن هناك عدد قليل من البلدان قامت بتعزيز قدراتها في هذا المجال. ولا يزال غياب هذه البيانات الموثوقة تعوق التفاهم حول تكاليف إخفاق السلامة الغذائية، وتقوض فعالية الاستجابة لفشل نظام سلامة الأغذية.

حرية حركة الأغذية والأعلاف

يمكن تحقيق حرية الحركة للغذاء والأعلاف في الإقليمي الأفريقي فقط إذا كانت متطلبات السلامة للغذاء والأعلاف لا تختلف بشكل كبير من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى. فهناك اختلافات هامة فيما يتعلق بالمفاهيم، والمبادئ والإجراءات بين قوانين الغذاء للدول الاعضاء. عندما تعتمد الدول الأفريقية الاعضاء تدابير لضبط حركة الأغذية (إصدار الشهادات، والرصد، والاستيراد، والتصدير والتجارة)، هذه التفاوتات قد تعرقل حرية الحركة للغذاء، وتُهيئ الظروف غير المتكافئة للمنافسة، مما يؤثر على أداء وظائف السوق الداخلية في الجماعة الاقتصادية الإقليمية. ولذلك فمن المهم تقريب هذه المفاهيم، والمبادئ والإجراءات، بحيث تشكل أساس مشترك، من ضبط تدابير حركة الغذاء والأعلاف على الصعيد الإقليمي. وفي حين أن الإطار المرجعي لأفضل تدريب لسلامة الغذاء، ومواءمة المبادئ التوجيهية لإدارة الصحة الغذائية توفر أساساً لمثل هذا التقارب، ولكنها قد تستغرق وقتاً طويلاً للتكيف ولكي تصبح فعالة.

الجهود الإقليمية الفرعية والقارية للتصدي لتحديات الأمن الغذائي

يُسلم الاتحاد الأفريقي، من خلال إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة (DREA) التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بأهمية المسائل المتعلقة باتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية في مجال تحسين الصحة العامة، وزيادة نطاق التجارة الإقليمية الداخلية والخارجية، وعلى وجه الخصوص تحسين فرص وصول المنتجات الغذائية والزراعية الأفريقية إلى الأسواق. وقد تم اتخاذ عدداً من المبادرات الإقليمية الهامة للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP)

إن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو أحد المبادرات الرائدة للاتحاد الأفريقي لتعزيز التنمية الزراعية في أفريقيا، حيث يتم تنفيذه في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). ويهدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر عن طريق الزراعة، وقد اتفقت الحكومات الأفريقية على تخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من ميزانياتها الوطنية لزيادة الاستثمار العام في قطاع الزراعة ولزيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٦ في المائة على الأقل. حيث تهدف الركيزة الثانية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من ركائز الأربع إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق عن طريق تحسين البنية التحتية الريفية وغيرها من المدخلات ذات الصلة بالتجارة. وتسعى استراتيجية الركيزة الثانية بصورة واضحة إلى تحسين القدرة التنافسية من خلال السياسات العامة الجيدة للتجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الاتحاد الأفريقي، ولتعزيز القدرات على المشاركة في المفاوضات التجارية، وتلبية شروط الوصول إلى الأسواق التجارية العالمية (الجودة، والنوعية والمعايير، الخ). أما الركيزة الثالثة للبرنامج التي تهدف إلى زيادة الامدادات الغذائية والحد من الجوع عبر الإقليم، هي أيضاً ذات صلة بالأهداف العامة.

التعاون ودعم التنمية الإقليمية في أطر اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

تعاونت مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات المعونة في تصميم وتنفيذ البرامج الإقليمية لبناء القدرات بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ولا سيما المتعلقة بسلامة الأغذية. وقد تم تدعيم العديد من مبادرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية لإيجاد أطر تشريعية منسقة، على الصعيد دون الإقليمي، لتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وما أن الاستثمار في البنية التحتية هو الامتثال للمعايير باهظة التكلفة، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بالمشاركة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بطريقة متكاملة في جميع البرامج المتعلقة بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ولا سيما سلامة الأغذية. ويمكن تحفيز معالجة الامتثال لمعايير البنية التحتية على الصعيد الإقليمي بالمزيد من التكامل بين الأسواق بما يمكن أن ينتج عنه اختراق للأسواق العالمية بعيداً عن متناول فرادى البلدان.

الشراكة من أجل مكافحة سم الفطريات (الأفلاتوكسين) في أفريقيا (PACA)

حث المشاركون في المنتدى السابع لشراكة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، المعقود في آذار/مارس ٢٠١١، مفوضية الاتحاد الأفريقي للإشراف على إنشاء مجموعة عمل قارية معنية بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي سوف تدمج المسائل المتعلقة بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في إطار الاستراتيجية العامة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي - إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بتشكيل مجموعة عمل معنية بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، التي يجتمع مكتبها التقني بصورة منتظمة، لتنسيق تضمين تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بقضايا سلامة الأغذية. وبالتوازي مع ذلك، قامت الشراكة الأفريقية الرائدة من أجل مكافحة سم الفطريات (Aflatoxin) تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوفير التنسيق المستمر وقيادة متماسكة لجهود القارة بشأن مكافحة سم الفطريات (الأفلاتوكسين). وعملت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع مختلف اللجان التوجيهية المؤقتة، حيث مثلت مصالح جميع القطاعات في أفريقيا، لتطوير الهياكل والنهج من أجل التشغيل الفعال للشراكة الأفريقية الرائدة من أجل مكافحة سم الفطريات (Aflatoxin) (PACA).

مشاركة الدول الأفريقية في المنظمات المعنية بوضع معايير تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية (PANSPO)

مشاركة البلدان الأفريقية في أنشطة المنظمات المكلفة من قبل منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (ولا سيما المنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات وهيئة الدستور الغذائي)^٢ ظلت محدودة سواء من حيث العدد أو الفعالية. وتقوم هذه

^٢ CAC. لجنة الدستور الغذائي، IPPC، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، OIE، المنظمة العالمية للصحة الحيوانية

المنظمات الدولية بتحديد المعايير التي يمكن تطبيقها في البلدان المستوردة، دون الحاجة إلى أي تبريرات أخرى لها. وعلاوة على ذلك، حتى عندما يمكنها من المشاركة، فإن العديد من البلدان الأفريقية تفتقر إلى البيانات التقنية والخبرات التي تتيح لها إجراء تقييم فعال للاحتياجات والآثار المترتبة عن الأنظمة التقنية على المستهلكين. وهذا يعني أن الوضع التجاري في أفريقيا يواجه مخاطر من جراء القرارات التي اتخذت في هذه المحافل الدولية، والتي لا تعكس تماماً الطابع المتفرد لنظم الإنتاج الزراعي والمنتجات الأفريقية.

يسعى المشروع الجاري لمشاركة عموم أفريقيا في منظمات وضع معايير تدابير الصحة والصحة النباتية (الممول من الاتحاد الأوروبي) إلى أن تعكس هذا التصورات، وقد أنشأت قاعدة بيانات بشأن خبراء سلامة الأغذية في أفريقيا لمختلف لجان الدستور الغذائي؛ وتطورها العلمي. وتم وضع بحوث المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا سلامة الأغذية/المعايير في كتيبات/مبادئ توجيهية بشأن المشاركة في المنظمات العالمية لوضع المعايير (ISSOS) (مما في ذلك لجنة الدستور الغذائي) وتدعيم لاستعراض المعايير الغذائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك لأفريقيا. ويتضمن المشروع أيضاً تنظيم دورات تدريبية للتوعية على الصعيد الإقليمي لتأثير سياسة سلامة الأغذية.

أفضل تدريب لضمان غذاء أكثر أماناً (BTSE)

وفي أعقاب الاجتماع الاستراتيجي الأفريقي الأوروبي المشترك لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في قمة لشبونة في عام ٢٠٠٧، نفذنا مفاوضات الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، برنامج "أفضل تدريب من أجل سلامة الأغذية - في أفريقيا" للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقام برنامج أفضل تدريب من أجل سلامة الأغذية الأفريقية بعقد دورة تدريبية لتدابير الصحة والصحة النباتية لمشغلي القطاعين العام والخاص في أفريقيا، فضلاً عن توفير المساعدة التقنية. وقد أسفرت عن وضع إطار مرجعي ووثائق للمبادئ التوجيهية ذات الصلة من أجل تنسيق فحص سلامة الأغذية والترخيص لمنشآت الأغذية في أفريقيا تمشياً مع مبادئ الدستور الغذائي.

آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق سلامة الأغذية ونظام التنبيه السريع

مبررات من أجل النهج الإقليمي الأفريقي

شرعت عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تنفيذ البرامج الإقليمية والوطنية لبناء القدرات لتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ولا سيما المتعلقة بسلامة الأغذية. ومع ذلك، فإن هذه البرامج تسيير بخطى مختلفة في مختلف الأقاليم، وفي الواقع، في بعض الأقاليم الفرعية لم يكن هناك تركيز كاف في هذا المجال. فهناك حاجة إلى ضمان اتباع نهج موحد في جميع أنحاء القارة، لتجنب التشوهات التجارية داخل وخارج الإقليم (على سبيل المثال، وضع ضوابط أكثر فعالية في دولة واحدة يمكن أن يؤدي إلى اعتماد وضع معايير لبعض المنتجات الغذائية لتظهرها غير مستوفاة للمعايير للآخرين).

كثير من الدول الأعضاء لا تزال تعاني من الصعوبات المشتركة في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لمواجهة المتطلبات الحديثة لسلامة الأغذية. ولا تزال تعتمد الجماعات الاقتصادية الإقليمية على وكالات المعونة في تصميم وتنفيذ البرامج، وحتى الآن لم تتمكن من تطوير قدرة تقنية عميقة وكافية لتوفير القيادة الضرورية لتحفيز الإصلاحات الموضوعية على نطاق القارة - اللازمة للتصدي للتحديات المبينة أعلاه. وهناك حاجة لتوفير القيادة الواضحة للقارة، والتوجيه المنسق وزيادة الدعم.

إن تعزيز القدرة على تنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لتلبية المعايير الدولية يتسق مع استراتيجية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP). وقد أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل هياكل من أجل تنسيق تدابير الصحة الحيوانية والنباتية على نطاق أفريقيا، على التوالي، في شكل المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي AU IBAR، ومجلس الصحة النباتية للبلدان الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي AU-IAPC. ومع ذلك، وحتى الآن، لم يتم وضع أي هيكل مقابل فيما يتعلق بإنشاء مهام مماثلة على نطاق الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

وبالتالي وبعتماد نهج منسق على مستوى القارة لإدارة سلامة الأغذية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما اقترح في هذه الوثيقة، من المتوقع تحفيز وتسريع التحولات النموذجية المطلوبة لتحقيق نظم موحدة ذات فعالية لإدارة سلامة الأغذية في الدول الأعضاء.

النهج الشامل للاتحاد الأفريقي لإدارة سلامة الأغذية

مصطلحات: آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الغذاء

ومن المقترح أنه ريثما يتم رسمياً إنشاء الهيئة الأفريقية لسلامة الأغذية في وقت لاحق، يجب أن يطلق على هيئة سلامة الغذاء "آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية" أو AU FSMCM. وهذا من شأنه أن يتيح بدء الأنشطة داخل الإطار القانوني القائم، ويؤدي إلى اعتماد القوانين من جانب رؤساء الدول، وإيجاد وضع قانوني دائم للهيئة الأفريقية لسلامة الأغذية.

المبادئ التوجيهية

الوظائف المحددة المقترحة للوفاء بهذه المهام المبينة أدناه، نتجت عقب عمل الخبراء من الدول الأعضاء في حلقتي عمل إقليميتين نظمتهما مفوضية الاتحاد الأفريقي. إن النهج الذي اعتمده الخبراء كان قائماً على أساس مبادئ تحليل المخاطر، التي استندت فيه القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر سلامة الأغذية على أساس التقييم العلمي للمخاطر على حياة البشر وصحتهم، مع الأخذ في الحسبان حماية الصحة الحيوانية والرعاية الصحية، والصحة النباتية والبيئة. هذا العلم القائم على نهج التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية.

يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ قراراً بشأن التدابير الصحية والصحة النباتية على أساس المشورة العلمية، وذلك تمشياً مع الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية والاتفاقية الدولية لحماية النباتات. وبطبيعة الحال هذا لا يمس حقيقة أن ليس كل المواد الغذائية تتطلب قانوناً مستنداً إلى الأساس العلمي (مثل القانون المتعلقة بالمعلومات الاستهلاكية أو الممارسات المضللة)، وأن تقييم المخاطر العلمية وحدها لا يمكن، في بعض الحالات، تقديم جميع المعلومات

بشأن قرار إدارة المخاطر الذي ينبغي أن يقوم على أساسها، كذلك العوامل الأخرى ذات صلة بالمسألة قيد النظر التي ينبغي أن تؤخذ التشريعات في اعتبارها العوامل الاجتماعية الاقتصادية التقليدية والاخلاقية والبيئية ودراسة جدوى المراقبة.

سوف تدعم آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية تنفيذ هذا النهج في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومن ثم يجب أن تنعكس هذه المبادئ في عملها وهيكلها الداخلية. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن الاتحاد الأفريقي سينسق ويقوم بتقديم المشورة العلمية إلى الدول الأعضاء، وسوف يقوم باتخاذ خطوات من شأنها ضمان أن مثل هذه المشورة مستقلة عن النفوذ السياسي والمالي. وهذا يعني على سبيل المثال أن المشورة يجب أن تصدر مباشرة من الهيئة العلمية للمشورة، دون الموافقة الأولية من المفوضية.

مهام الاتحاد الأفريقي

إن إمدادات الغذاء الآمن إلى المستهلكين (سواء في أسواق التصدير أو الأسواق المحلية) هي المسؤولية الرئيسية لكل المشغلين على طول سلسلة الإمدادات الغذائية (من المزرعة إلى المائدة). ولاستكمال ولدعم ولضمان أن هذا المبدأ هو على نحو كاف، ويتحقق بفعالية داخل أراضيها في تحويل المسؤولية الرئيسية لكل دولة عضو، يتطلب الشروع في القيام بسلسلة معقدة للمهام المتعددة التخصصات والمتزبطة، التي يجب تنفيذها على مستوى المؤسسة. وينبغي أن تشارك آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية فقط بقدر ما يمكنها من توفير القيمة المضافة الموضوعية. إن مهام الاتحاد الأفريقي، على الأقل في الإدراك الأولي، ينبغي أن تكون التنسيق، والاتصال، والخدمات الاستشارية وبناء القدرات نحو مواءمة المفاهيم والمبادئ والإجراءات لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومشغلي قطاع الأغذية الأكثر فعالية لتلبية التزاماتهم لإدارة سلامة الأغذية.

دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية

تضطلع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بأداء دور حيوي في تقديم الدعم والتنسيق بين دولها الأعضاء في تنفيذ فعالية تعزيز إدارة سلامة الأغذية. وينبغي بالتالي تعزيز قدرتها على أداء هذا الدور، كما ينبغي لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية أن تسعى لتضمين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تقديم الدعم الكامل في نطاق وظائفها إلى الدول الأعضاء. دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية المنصوص عليها في كل حالة مبينة أدناه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية لها اهتمام خاص في تيسير التجارة دون الإقليمية وتطويرها. ومن ثم، ستكون هناك حاجة إلى ضمان إقليمي متساوق النهج لتعزيز القدرات على مراقبة الحدود لسلامة الأغذية (وفي الواقع وبصورة شاملة المسائل المتعلقة بتطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية)، وينبغي أن تشجع الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تطوير الخبرة في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن تعزيز إدارة السلامة الغذائية من جانب الدول الأعضاء، سوف يفرض التزامات مالية على الحكومات والشركات التجارية الغذائية لرفع مستوى البنية التحتية والمرافق، وسيكون للجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً دوراً محدداً تؤديه في ضمان الحصول على التمويل من أجل الارتقاء بشروط سلامة الأغذية في سلسلة الإمدادات. وهذا يتسم بأهمية خاصة في ضوء مدى صغر حجم العاملين في جميع مستويات السلسلة الغذائية (المنتجين، والمصنعين والموزعين). أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية لها دور حاسم في كفالة أن تعكس الصكوك المالية بشكل كاف هذه الاحتياجات.

تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص في المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية (من خلال هيئات القمة الإقليمية من المنتجين، والمصنعين، والمصدرين) وعن طريق الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ستكون ضرورية إذا أريد تحسين سلامة المواد الغذائية أن تتحقق على مستوى المؤسسات.

الهدف الشامل المقترح للاتحاد الأفريقي من آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية

الأهداف العامة لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية ستكون على النحو التالي:

- حماية الحياة والصحة العامة وذلك من خلال تقليل مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، مع الأخذ في الحسبان قضايا صحة الحيوان والنبات والبيئة؛
- حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية، والضارة، وغير معروفة المصدر أو المغشوشة؛
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة القدرة التنافسية في تجارة المواد الغذائية، بما في ذلك رفع مستويات الإنتاج؛
- تعزيز وتيسير التجارة البينية في المواد الغذائية في أفريقيا والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق الحفاظ على ثقة المستهلك في النظام الغذائي؛
- توفير الأسس العلمية والتنظيمية السليمة للتجارة في المواد الغذائية.

هذه الأهداف متسقة تماماً مع الركيزة الثانية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يهدف إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق عن طريق تحسين البنية التحتية الريفية والمدخلات الأخرى ذات الصلة بالتجارة. وتهدف الركيزة ٢ على تسريع النمو في القطاع الزراعي عن طريق رفع قدرات رجال الأعمال من القطاع الخاص (بما فيها التجار، وصغار المزارعين) للوفاء بالتنوع التي تزداد تعقيداً، والمتطلبات اللوجستية للأسواق، مع التركيز على اختيار السلع الزراعية التي توفر إمكانية زيادة دخل المناطق الريفية (داخل وخارج المزرعة)، وإنشاء ما يلزم من الأطر التنظيمية والسياسات العامة التي من شأنها تسهيل ظهور الفرص الاقتصادية الإقليمية التي تحث على تحفيز التوسع في التجارة الإقليمية والاستثمارات عبر البلاد.

كما أنها متسقة أيضاً مع الركيزة ٣، التي تهدف إلى زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع عبر الإقليم عن طريق رفع إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين الاستجابة إلى حالات الطوارئ الغذائية. وتهدف الركيزة ٣ إلى تحسين الإنتاج والتسويق المحلي، وتيسير التجارة الإقليمية في المواد الغذائية، وبناء الإنتاجية المنزلية والأصول.

فيما يلي المهام المحددة التي اقترحتها الخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية:

- ١ مناصرة ودعم اعتماد الدول الاعضاء لسياسة عامة متساوقة ومتوافقة مع الاطار القانوني لسلامة الأغذية؛
- ٢ تقديم الدعم التقني واللوجستي للدول الاعضاء من أجل تنفيذ نظم مراقبة سلامة الأغذية بفعالية وكفاءة وسليمة وموثوقة؛
- ٣ ضمان توفير قاعدة علمية مناسبة من أجل إصدار قرارات واعية من قبل مديري سلامة الأغذية؛
- ٤ توفير الدعم التقني واللوجستي للمختبرات لتوفير خدمات الاختبارات للرقابة الرسمية لسلامة الأغذية؛
- ٥ سرعة تبادل المعلومات عن المخاطر ذات الصلة بالغذاء والأعلاف لضمان إجراءات متساوقة فورية من جميع أعضاء الشبكة مع النظر في حماية صحة المستهلك من المخاطر الوشيكّة على الصحة العامة؛
- ٦ تنسيق عملية تطوير المهارات المهنية اللازمة والمعرفة والخبرة التقنية للرقابة الرسمية؛
- ٧ تعزيز تنسيق ودعم تدابير بناء قدرات العاملين القائمين على سلامة الأغذية في قطاع أعمال المواد الغذائية الأفريقية؛
- ٨ تعزيز وتنسيق البحوث بشأن تقييم المخاطر في مجال سلامة الأغذية التي تؤثر على المنتجين والمستهلكين الأفارقة؛
- ٩ تعزيز الوعي، والمعرفة وتعزيز ثقة المستهلكين الأفارقة بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية؛
- ١٠ ضمان توفير الدعم التقني والمالي الكافي لقطاع أعمال الأغذية للاستثمار في تحسين سلامة الأغذية على طول السلسلة الغذائية.

الوظائف المقترحة داخل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية

دعم السياسة العامة لسلامة الأغذية والإطار القانوني

يجب أن تكون آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية قوية ورائدة ومناصرة إلى إصلاح مراقبة سلامة الأغذية في الدول الأفريقية الأعضاء، مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز اعتماد متساوق ومتوافق، قدر الامكان، ومواءم للسياسات العامة لسلامة الأغذية والأطر القانونية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية أن تكون مناصرة للدول الاعضاء في إصلاح نظم إدارة سلامة الأغذية والمؤسسات المسؤولة عن سلامة الأغذية تمسحاً مع مبادئ اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية، والتغلب على تفتيت الضوابط المتواجدة في العديد من البلدان.

وعلى ضوء هذا التفتيت، ستقوم مهمة مفوضية الاتحاد الأفريقي في المدى القصير على تعيين وقياس النظم القائمة (أداة تجريب التحليل الطرفية وتقييم قدرات سلامة الأغذية ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة). وتحديد الثغرات والإبلاغ عن متطلبات دعم أنشطة بناء القدرات. وبعد ذلك ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي برصد وتقييم حالة التقدم المحرز لنظم إدارة سلامة الأغذية للدول الأعضاء.

ستصدر آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية المبادئ التوجيهية للسياسة العامة، وتوصيات وقرارات لتحسين حوكمة سلامة الأغذية التي يمكن أن تعتمد عليها الدول الاعضاء. وبالنسبة إلى العمل القيم الذي اضطلعت به بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من شأنه أن يعزز اعتماد نهج متواءمة مثل التعاريف الرئيسية (العلف، المواد الغذائية، والغذاء غير الآمن، الخ) والمتطلبات التقنية (مثل الإطار المرجعي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن أفضل تدريب لسلامة الأغذية والمبادئ التوجيهية لمواءمة الصحة الغذائية في أفريقيا).

وستكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية شريكاً أساسياً في هذه العملية، وذلك من خلال تعزيز توحيد تنفيذ تدابير الفحص العادية لسلامة الأغذية داخل الإقليم، وتوفير المحافل دون الإقليمية لتبادل أفضل الممارسات في وضع السياسات وتنفيذها، والتشريعات، وما إلى ذلك. والأهم من ذلك، سيكون لديها دور في تشجيع الدول الأعضاء على تخصيص الميزانيات لتحديد الأولويات وتفعيل نظم سلامة الأغذية الوطنية.

الاتصال مع الوكالات الدولية والشركاء في التنمية

ينبغي أن يكون لدى آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية القدرة على تمثل أفريقيا في المحافل الدولية المعنية بسلامة الأغذية. وعلى هذا النحو سيكون التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، وهيئات وضع المعايير، والأهم من ذلك مجتمع الشركاء في التنمية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سينسق أيضاً فريق من الخبراء العلميين دعم مشاركتها في وضع المعايير من جانب لجان الدستور الغذائي (عبر مؤسسة الحفظ الأفريقية CCAFRICA) بغية تعزيز الأولويات الأفريقية وتقديم موقف مشترك أفريقي في مثل هذه المحافل.

إن إنشاء آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية، وبناء قدرة متطابقة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والدول الأعضاء، سوف يتطلب استثمارات كبيرة، ومن المتطلب توفير دعم واضح من الشركاء في التنمية سواء من الناحية المادية أو التقنية اللازمة، عبر جميع نطاقات الوظائف المقترحة هنا. ومن المتوقع أن يستفيد الاتحاد الأفريقي من هذا الدعم، ولكن يجب أيضاً أن يطور القدرة على تعزيز، وتنفيذ، وتصميم تنسيقي، وتنفيذ البرامج الإقليمية لصالح الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. ومن ثم ستكون آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية في الحاجة إلى تنسيق مشاركة طائفة من الشركاء لتقديم المساعدة داخل ولاياتها عبر مجموعة من المهام المتوخاة. ولذا ينبغي في المدى المتوسط أن يتم وضع وتنفيذ، وإدارة المشاريع التي تعمل بشكل وثيق مع شركاء التنمية في البرنامج وتقديم تدخلات الدعم المطلوبة. يوفر مشروع مشاركة عموم أفريقيا في المنظمات الدولية المعنية بوضع معايير الصحة والصحة النباتية نموذجاً على اتباع نهج تشاركي يمكن تطبيقه.

تنسيق ودعم نظام الرقابة الرسمية

يمكن لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية تقديم القيادة والدعم التقني، والمادي، واللوجستي لهيئات المراقبة الرسمية للدول الاعضاء من أجل تنفيذ نظم مراقبة السلامة الغذائية بفعالية، وكفاءة، وسليمة وموثوقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الاتحاد الأفريقي أن يهدف إلى تحديد الكفاءات

المشتركة للمفتشين، ووضع وتحديد مؤشرات الأداء للسلطات المختصة (لأغراض المراجعة). وينبغي أن تعكس الحاجة الى اتباع نهج مرنة، يمكن أن تستوعب مستويات أدنى من الامتثال من قبل صغار المشغلين. كما ستعمل أيضاً مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتقييم واستعراض أداء هيئات الفحص لدى الدول الأعضاء، وإلى تحديد الثغرات والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، ولضمان تعزيز ضوابط إقليمية متسقة لتجنب تشوهات التجارة الناجمة عن الاختلافات في قدرات المراقبة.

بناء قدرات المراقبة لدى الدول الأعضاء سيكون هو العمل الرئيسي الذي يتعين الاضطلاع به على مستوى الاتحاد الأفريقي. وتتوافر بالفعل المواد ذات الصلة (الكتيبات، والمبادئ التوجيهية، والمواد المرجعية) (ولا سيما المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومرجعيات أفضل تدريب لسلامة الأغذية) ويجب على آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية أن تتكيف و/أو التشجيع على اعتمادها، بما في ذلك تطبيق المبادئ المنصوص عليها في المعيار ١٧٠٢٠:٢٠١٢ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي/معايير اللجنة الكهروتقنية الدولية (ISO/IEC) لتحديد متطلبات عملية تشغيل أنواع مختلفة من هيئات التفتيش. وضمنياً ينبغي أن تكون الدول الأعضاء على استعداد للاستثمار في بناء القدرة، مثلاً من خلال تعيين موظفين مؤهلين متفرغين، ولضمان التنفيذ الفعال، على سبيل المثال أيضاً إنشاء محاكم متفرغة لقضايا سلامة الأغذية.

هناك دوراً حاسماً في هذه العملية للجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما في كفاءة اتباع نهج متسق لتعزيز المراقبة على الحدود، لتجنب الآثار غير المتوازنة من تشديد الرقابة على التجارة الإقليمية الداخلية والخارجية، بينما تقوم في الوقت نفسه بضمان عدم الإفراط في إصدار اللوائح التي تعوق التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون الاتحاد الأفريقي معني بالمعايير المهنية، ووضع مبادئ توجيهية لسلامة مسؤولي مراقبة الأغذية، ودعم تأسيس رابطة للمهنيين الأفارقة العاملين في مجال السلامة الغذائية.

المشورة العلمية وتقييم المخاطر

يوجد عدد قليل من البلدان الأفريقية قادرة على اتخاذ تدابير مستندة إلى مخاطر سلامة الأغذية بسبب الافتقار إلى مشورة علمية واضحة. ولذلك اقترح خبراء من الدول الأعضاء بأنه يجب أن تكون مهمة مفوضية الاتحاد الأفريقي محددة بإسداء المشورة العلمية المستقلة إلى مديري إدارة المخاطر بالاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، لاتخاذ قرارات واعية بشأن سلامة الأغذية، عن طريق الفريق العلمي للاتحاد الأفريقي ومن خبراء الشبكة الإقليمية. ولذلك ستتعامل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية مع خبراء دوليين (مثل هيئة سلامة الأغذية الأوروبية)، وتحديد ورصد تقييمات المخاطر العالمية والأنشطة العلمية وفقاً لأهميتها بالنسبة للسياق الأفريقي. كما تقوم بجمع ونشر المعرفة العلمية بشأن المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية والمخاطر إلى مديري إدارة المخاطر.

والهدف من ذلك هو تقديم المشورة بشأن المستويات المناسبة من الحماية للمستهلكين الأفارقة (ALOP) (المستويات التي يمكن أن تكون مختلفة عن تلك التي تعتبر مناسبة للسكان). ويتم تقديم المشورة عن طريق وحدة علمية مستقلة داخل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية، التي يمكن أيضاً الاستفادة من مجموعة الخبراء المدرجة على القائمة حسب الاقتضاء. ولضمان الاستقلالية، ينبغي أن تكون وظيفة الوحدة العلمية وحدة قائمة بذاتها، وأن يسمح لها بتعيين خبراء مستقلين في المسائل ذات الصلة بالأراء العلمية دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من المفوضية.

أما على المدى القصير، فقد يكون من غير الممكن الاضطلاع بإجراء تقييمات مخاطر شاملة لأفريقيا، وذلك بسبب الافتقار إلى التمويل والبيانات الأساسية (حدوث مخاطر، استهلاك الأغذية، وبيانات التعرض وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن الوحدة العلمية يمكن أن تبدأ الخطوات اللازمة لتحديد الاحتياجات من البيانات والأولويات ووضع الإطار اللازم لجمع البيانات. وأحد الأمثلة على ذلك تنفيذ منهجيات الدراسات الاستقصائية للاستهلاك الغذائي عبر الأقاليم الفرعية، التي تؤدي إلى مقارنة بيانات استهلاك الغذاء للاستخدام في المستقبل في دراسة النظام الغذائي الخاص ككل. وثمة اقتراح آخر هو تقديم المشورة لكفالة مواءمة النهج القائم على أساس المخاطر للاستثمار في الدراسات المتعلقة بالمراقبة، وتقديم المشورة بشأن الأولويات، وتصميم العينات. ويمكن أن يتم هذا العمل بالتعاون مع مشاريع تحت عنوان محدد، مثل الشراكة من أجل مكافحة الافلاتوكسين في أفريقيا (PACA).

ومن الأهمية أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحديد الاحتياجات الإقليمية من تقييم المخاطر، وتطوير القدرة على إجراء عمليات تقييم المخاطر و/أو إنشاء شبكة مع المنظمات الدولية أيضاً لإجراء هذه التقييمات، أو الاستجابة بالحصول على بيانات مخاطر سلامة الأغذية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتطبيقها أثناء عملية وضع معايير الدستور الغذائي.

ومن الممكن أيضاً لوظيفة الخبراء العلميين الإسهام في تنسيق البحث العلمي بشأن المخاطر في مجال سلامة الأغذية في أفريقيا، لكي تتفادي الازدواجية ولضمان أن البحوث المخططة سوف تكون كافية لتغطية أولويات سلامة الأغذية. أما فيما يتعلق بالمدى المتوسط، تسعى أيضاً إلى تحديد مصادر التمويل وإدارة تكاليف البحوث. وأحد الاحتمالات هو إنشاء صندوق على نطاق أفريقيا لمواجهة تحديات تمويل بحوث سلامة الأغذية.

كما يجب أن تساعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنسيق دراسات تقييم المخاطر في الأقاليم الفرعية التابعة لها (على سبيل المثال، تحديد الخبراء الإقليميين، ودعم وتنسيق أنشطة أخذ العينات والمراقبة). كما أن الدول الأعضاء في حاجة إلى تطوير بعض قدرات المشورة العلمية، وأن تكفل ضمان أن المشورة العلمية يتم التصرف بناء عليها، ففى العديد من البلدان سوف يتطلب تعديل الإطار القانوني لضمان أن قرارات إدارة المخاطر تم اتخاذها على أساس علمي.

وتشير التجربة في الأقاليم الأخرى إلى أن توليد البيانات عن تقييم المخاطر هو مصدر من المصادر الغزيرة، وعلى المدى الطويل فالالتزامات المتعلقة بالميزانية سوف تحتاج إلى اتخاذ قرارات في حالة تقديم هذه الوظيفة ذات الصلة، وتقديم بيانات صحيحة وموثوق بها عن سلامة الأغذية.

وبالرغم من أن معظم البلدان لديها مختبرات فحص الأغذية، إلا أن القليل منها مختص بما فيه الكفاية على توليد نتائج الاختبارات التي تفي بالمعايير الدولية ذات مصدقية وموثوقية (متوافقة وممتثلة لمعايير المنظمة الدولية لتوحيد القياسي 17025). في حين أن الاتحاد الأفريقي يجب ألا ينشئ مختبرات تحت اسمه، ولكنه ينبغي عليه في هذا المجال أن يوفر الدعم التقني واللوجستي إلى الدول الأعضاء. كما ينبغي أن يعزز من استخدام الدول الأعضاء للمختبرات المعينة المعتمدة لدى المنظمة الدولية لتوحيد القياسي 17025 من أجل الضوابط الرسمية، وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية سعياً إلى تحديد وتعيين المختبرات المرجعية للأقاليم الفرعية الأفريقية، ومع المختبرات المرجعية في كل اختبار أو مجموعة من الاختبارات مستخدمة في التحليلات المتعلقة بسلامة الأغذية. وتشمل الوظائف المرجعية البحوث، والتطوير، والتحقق من صحة نشر أساليب الفحص، والتدريب، وتنظيم اختبار الكفاءة، وإعداد ونشر المواد المرجعية. وأوصى الاتحاد الأفريقي إلى النظر في دعم مثل هذه المهام مع توفير مخصصات الميزانية بشأن تعيين المختبرات المرجعية الإقليمية و/أو فيما بين الأقاليم.

نظام التنبيه السريع للأغذية والأعلاف

وأحد الوظائف الهامة داخل آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية، فقد تم الاعتراف بها في قرار قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2011، هي تنفيذ النظام الأفريقي للتنبيه السريع للأغذية والأعلاف (RASFF).

ومن بين 54 دولة أفريقية يوجد 5 دول فقط غير أعضاء بشبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية INFOSAN، وهي شبكة تطوعية من هيئات سلامة الأغذية في 181 بلداً، وتدار بصورة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. وتهدف شبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية إلى منع انتشار المرض على الصعيد الدولي من الأغذية الملوثة والأمراض المنقولة عن طريق المواد الغذائية بوسائل منها تعزيز التبادل السريع للمعلومات عن أحداث سلامة الأغذية، وتقاسم المعلومات بشأن أهمية قضايا سلامة الأغذية التي تحظى باهتمام عالمي. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية ملزمة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) بأن تخطر منظمة الصحة العالمية بجميع حالات الطوارئ الصحية ذات الأهمية الدولية، بما فيها تلك الناتجة عن الغذاء. وتعمل منظمة الصحة العالمية على مدار الساعة بخدمة الرصد وتيسير الاستجابة السريعة لدعم الدول الأعضاء في حالات الطوارئ.

وبدلاً من إنشاء نظام مستقل، يعتبر الخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أنه من المناسب قبول توصية منظمة الصحة العالمية، وإنشاء مجموعة تواصل اجتماعي "شبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية في أفريقيا" على الموقع الشبكي للهيئات الدولية لسلامة الأغذية وقاعدة للتطوير المستقبلي لنظام أفريقي واسع النطاق للتنبيه السريع على هذا المنبر. وسيقوم الاتحاد الأفريقي بتأدية دور المنسق للمجموعة.

ومن ثم تعتبر مهمة الاتحاد الأفريقي للتنبيه كخطوة أولى، لتعزيز المشاركة الطوعية من الدول الأعضاء في مجموعة "شبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية في أفريقيا" ودعم المشاركين في الوفاء بالتزاماتها (على النحو المبين في قواعد العضوية بشبكة الهيئات الدولية لسلامة الأغذية). وبالتالي سيعزز الاتحاد الأفريقي لاحقاً التوسع على الشبكة، ويعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتعزيز الاتصالات بين مختلف السلطات المعنية بسلامة الأغذية في حالات الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية (التي يمكن تعريفها بتفشي الأمراض بسبب الأغذية الناقلة للأمراض، أو الوضع بشأن الأسواق غير الآمنة أو غير الممتثلة لشروط الشحن). وينبغي على الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تكون مشاركة بشكل نشط في الشبكة حيث يحتاجون إلى رصد وإدارة تأثيرات التجارة. وفي المدى المتوسط، ينبغي على الأقل أن تكون المشاركة طوعية (حيث أن بعض الدول الأعضاء يعتبرون أن قدراتهم غير كافية على المشاركة الفعلية). أما في المدى الطويل، يمكن أن تكون المشاركة الإلزامية خاضعة لقرار من قمة الاتحاد الأفريقي يحدد فيه التزامات المشاركة.

سوف يتحدد نطاق نظام التنبيه كخطوة أولى على الشبكة الدولية لسلطات سلامة الأغذية (INFOSAN). ويمكن للاتحاد الأفريقي في المستقبل أن يستكمل عملية عناصر النظام عبر منبر الشبكة الدولية لسلطات سلامة الأغذية أو اعتماداً على المنبر، ووفقاً للاحتياجات. وكذلك يتطلب من الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن تفشي الأمراض التي تنقلها الأغذية، كما ينبغي أن يشترط الاخطار بشأن شحنات الأغذية والأعلاف الحيوانية والمواد المتصلة بالأغذية التي قد تشكل مخاطر لسلامة الأغذية، والتي قد تظهر مخاطر بالنسبة إلى الدول الأعضاء وأي طرف آخر ثالث (من غير أعضاء الاتحاد الأفريقي). سوف يقوم الاتحاد الأفريقي أيضاً بضمان التنسيق الفعال مع الهيئات الدولية.

تم التصدي لقضايا صحة الحيوان والنبات في الغذاء والأعلاف عن طريق الألتزامات بالتنبيه والإخطار للأعضاء بالمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، كما ينبغي في هذه المرحلة استبعاد نظام الاتحاد الأفريقي للتنبيه بسلامة الأغذية؛ وإذا ما تطلب ذلك في مناطق أخرى لاتفاقية تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية (وخاصة أن يشمل ذلك انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ عبر الأغذية) ويمكن أن تكون مجتمعة في وقت لاحق. يوفر الاتحاد الأفريقي أيضاً التوجيه والمراقبة البوائية (على حد سواء بصورة اعتيادية، وفي حالة تفشي مخاطر سلامة الأغذية). ينبغي تعزيز مواءمة التعاريف والمعايير على المدى الطويل، لتيسير الاتصالات للتنبيهات.

ينبغي أن يقدم الاتحاد الأفريقي الدعم للدول الأعضاء في إنشاء أو تعزيز شبكاتها للمعلومات في حالة التأهب وللإبلاغ عن الحوادث داخل أراضيها (على سبيل المثال تعزيز نظم المراقبة البوائية). يحتاج عدد كبير من الدول الأعضاء أيضاً إلى تعزيزها لحوكمة سلامة الأغذية، نظراً إلى أن الألتزامات غير التمييزية لإبلاغ التقارير لنظام التنبيه سوف تكون لها آثار سلبية محتملة على التجارة، في حالة عدم امتثال المنتجات الغذائية الوطنية المنشأ المرسل إلى أسواق التصدير. وللتغلب على عوائق الإبلاغ على الأحداث، على المدى الطويل، لنظام التنبيه للاتحاد الأفريقي، في التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، الذي قد يشمل إنشاء آلية مالية للتعويض عن الآثار السلبية للانفتاح في المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية.

وستحتاج الدول الأعضاء أيضاً إلى الشروع بصورة واضحة بالاستجابة إلى التنبيهات. وهذا يعني أنه ينبغي بأن تقوم بتنفيذ أو تعزيز متطلبات التتبع واستدعاء اشتراطات في نظمهم لسلامة الأغذية. ويمكن أن تلعب وظيفة التنبيه السريع للاتحاد الأفريقي دوراً هاماً في المساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء (والجماعات الاقتصادية الإقليمية) إلى وضع نظم مناسبة للاستجابة بفعالية للإخطار عن الأحداث على الصعيد الوطني ودون الإقليمي.

سوف تحتاج أفريقيا إلى هيئة من الفنيين المؤهلين لتنفيذ أكثر فعالية، تستند إلى ضوابط رسمية على أساس علمي. ويتطلب على ذلك أن تكون هناك حاجة إلى توسيع وتحسين أحكام التعليم المهني على سلامة الأغذية في الجامعات الأفريقية، ليعكس ضرورة تطبيق المعرفة العلمية المتعددة التخصصات في سياق تكنولوجيات إنتاج الغذاء. ومن ثم ينبغي أن يقوم الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء لتحديد ودعم مراكز امتياز إقليمية للتدريب والتعليم المهني لسلامة الأغذية للفنيين (وتتضمن مستوى الدراسات العليا)، الذين يمكن أن يخدموا كموظفين رقابة رسميين في السلطات التنظيمية، فضلاً عن الخدمة في المنشآت المنتجة للأغذية في وظائف السلامة والجودة. ينبغي النظر في إمكانية تقديم دورات تدريبية ذات صلة في مراكز الامتياز الإقليمية من خلال جامعة عموم أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يدعم الاتحاد الأفريقي، مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، على إنشاء وتشغيل الرابطة الأفريقية للفنيين العاملين في مجال سلامة الأغذية، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي للدولة العضو.

بناء قدرات المنشآت المنتجة للأغذية

تفتقر العديد من شركات الأعمال الأفريقية في مجال الغذاء، التي تشمل المنتجين والعاملين بها، إلى المعارف والمهارات المناسبة لتطبيق مبادئ سلامة الأغذية في هذه الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يقوم بدور هام في ضمان وصول القطاع الخاص إلى العمالة التي لديها الحد الأدنى من المعرفة في مجال سلامة الأغذية، وعلى سبيل المثال توفير الدعم لعمليات التدريب، واتباع نهج مشتركة بإصدار قانون للمواد الغذائية، وللمناهج الدراسية والتعليمية والمواد اللازمة لسلامة الأغذية (أو الصحة) في المدارس، ولؤؤسسات التدريب المهني والتقني في الدول الأعضاء. وينبغي أيضاً توجيه وتشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء إلى إنشاء آليات لبناء القدرات، والمؤسسات، وذلك بإشراك رابطات منتجي القطاع الغذائي، التي تمكن العاملين في قطاع صناعة الأغذية والمنشآت الغذائية من إدخال المهارات ذات الصلة إلى القوى العاملة القائمة (على أساس المبادئ التوجيهية للعاملين في مجال سلامة الأغذية، وعلى سبيل المثال نشرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو البرنامج الأفريقي لأفضل تدريب لسلامة الأغذية).

تنسيق ودعم بحوث السلامة الغذائية

والغرض من الشروط المقترحة لتحسين سلامة الأغذية في أفريقيا هو الحاجة إلى البحوث التطبيقية في مجالين هامين. أولاً، فيما يتعلق بتطوير المشورة العلمية، فهناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل لتشخيص وقياس مخاطر سلامة الغذاء للمستهلكين (تقييم المخاطر، على النحو المبين في الفرع 4-0-4). ثانياً، الثقافة الغذائية الأفريقية التقليدية التي تتضمن العديد من العمليات والمنتجات، التي قد تفي أو قد لا تلي المتطلبات الحديثة لسلامة الأغذية. وفي مثل هذه الحالات، قد تساعد البحوث التطبيقية على تحديد الحلول عن طريق التحقق من تكنولوجيات الإنتاج البديلة عند الضرورة ليعتمدها متعهدو الأغذية. ويمكن أن يسهم التعاون المشترك بين آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، في كلا المجالين، عن طريق تنسيق البحوث وإلى تفادي الازدواجية وضمان تصدي البحوث للمشاكل العالمية الحقيقية، وتحديد ودعم ظهور مراكز الامتياز، وتحديد مصادر التمويل، وكفالة بأن تكون نتائج البحوث قد أدخلت في تغذية قرارات السياسة العامة. كما تسعى مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تحديد مصادر التمويل، في الاجل الطويل، وتكاليف إدارة البحوث. وأحد الاحتمالات هو إنشاء صندوق على نطاق أفريقيا لمواجهة تحديات تمويل بحوث السلامة الغذائية.

الاتصالات والعلاقات العامة

ينبغي أن يكون دور القيادة القارية للاتحاد الأفريقي قوي في مجال سلامة الغذاء وأن يعكس التركيز على توعية الجماهير المستهدفة عن طريق الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على مستوى قطاعات المستهلكين والقطاع الخاص. والهدف من ذلك هو تعزيز وتشجيع مشاركة المستهلك وقطاع أعمال المواد الغذائية (هما في ذلك المنتجين) في قضايا سلامة الأغذية من خلال تشجيع إنشاء أو تعزيز قدراتها في التمثيل الوطني والإقليمي في الهيئات الرئيسية، ومشاركتها كثيراً في المبادرات المتعلقة بسلامة الأغذية (هما في ذلك التشاور بشأن التشريعات الجديدة) معالقيام بحملات توعية ترمي إلى تعزيز سلامة الأغذية ويمكن وضعها باعتماد وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء (على سبيل المثال، مواد وسائط إعلام المستهلكين، والنشرة الأفريقية اليومية لسلامة الأغذية). وستكون هناك حاجة إلى أنشطة العلاقات العامة المنتظمة (النشرات الصحفية، والعلاقات مع وسائط الاعلام، والمنشورات، ومواقع الانترنت .. الخ).

دعم الاستثمار لقطاع الأعمال في مجال الأغذية

يمكن أن يأتي التطبيق غير المدعوم للإجراءات التنظيمية الجديدة، والإجراءات الشديدة لأنظمة سلامة الأغذية بأثار سلبية اجتماعية عبر خفض العمالة، ولا سيما في شركات الأعمال الصغيرة، التي لا تملك الموارد اللازمة للارتقاء بالوصول إلى معايير سلامة الأغذية الحديثة. وفي نهاية المطاف، سيتوقف نجاح جهود القارة على تعزيز أنظمة السلامة الغذائية التي تعتمد على الاستثمار من قبل مشغلي القطاع الخاص في سلسلة الإمدادات الغذائية وإلى تحسين المؤسسات والعمليات بالنسبة للمنتجين لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة والمعايير الدولية. ومن ثم ينبغي أن تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء خطوات لضمان أن يقوم قطاع الأعمال بتوفير بيئة تمكينية والوصول إلى تمويل الاستثمار. وستكون هناك حاجة إلى التعاون اللصيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لضمان إتاحة الصكوك المالية للتنمية الزراعية في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيرها من البرامج الوطنية والإقليمية (مثل "برنامج التنمية الأفريقي") لمشغلي قطاع الأعمال في مجال الأغذية، من أجل الارتقاء بمستويات الوفاء بمتطلبات سلامة الأغذية.

خيارات للهيكل التنظيمي

ينبغي أن يحدد الموقع الإداري لآلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية داخل المفوضية بعد إجراء المزيد من المداولات من قبل الدول الاعضاء بالاتحاد الأفريقي، وتوجد خيارات بوضعها تحت دائرة إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي أو وضعها مباشرة تحت المفوضية.

وقد نظر الخبراء من الدول الأعضاء بأن هناك ثلاثة خيارات قابلة للتطبيق للهيكل الداخلي، من حيث الكيفية التي يتم بها تجميع المهام التقنية المشار إليها أعلاه. هذه الخيارات كما هو موضح أدناه. الوظائف غير التقنية (الإدارة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية) لم تؤخذ في الاعتبار بعد.

الخيار ١: ٦ إدارات/وحدات	الخيار ٢: ٤ إدارات/وحدات	الخيار ٣: ٢ إدارة/وحدة
١- المشورة العلمية وتقييم المخاطر	١- المشورة العلمية وتقييم المخاطر • المشورة العلمية وتقييم المخاطر • تنسيق ودعم بحوث سلامة الأغذية	١- المشورة العلمية وتقييم المخاطر • المشورة العلمية وتقييم المخاطر • تنسيق ودعم بحوث سلامة الأغذية
٢- تقديم الدعم للسياسة العامة لسلامة الأغذية والإطار القانوني	٢- تقديم الدعم للسياسة العامة لسلامة الأغذية والإطار القانوني	٢- تقييم المخاطر • تقديم الدعم للسياسة العامة لسلامة الأغذية والإطار القانوني • النظام الرسمي للرقابة والتنسيق والدعم
٣- تقييم المخاطر • النظام الرسمي والتنسيق للرقابة والدعم • تقديم الدعم لبناء قدرات لمختبرات الاختبار	٣- تقييم المخاطر • النظام الرسمي للرقابة والتنسيق والدعم • تقديم الدعم لبناء قدرات لمختبرات الاختبار	٣- تقديم الدعم لبناء قدرات لمختبرات الاختبار • تقديم الدعم لبناء قدرات لمختبرات الاختبار • تقديم الدعم لبناء قدرات لمختبرات الاختبار
٤- نظام التنبيه السريع للأغذية والأعلاف	٤- خدمات سلامة الأغذية • تنسيق التعليم المهني • بناء قدرات قطاع أعمال المواد الغذائية • الاتصال والعلاقات العامة • تقديم الدعم للاستثمار في قطاع أعمال المواد الغذائية	٤- نظام التنبيه السريع للأغذية والأعلاف • الاتصال والعلاقات العامة • تقديم الدعم للاستثمار في قطاع أعمال المواد الغذائية
٥- الاتصال والعلاقات مع أصحاب المصلحة • الاتصال والعلاقات العامة • تقديم الدعم للاستثمار في قطاع أعمال المواد الغذائية	٥- الاتصال والعلاقات مع أصحاب المصلحة • الاتصال والعلاقات العامة • تقديم الدعم للاستثمار في قطاع أعمال المواد الغذائية	٥- الاتصال والعلاقات مع أصحاب المصلحة • الاتصال والعلاقات العامة • تقديم الدعم للاستثمار في قطاع أعمال المواد الغذائية
٦- التدريب والبحوث • تنسيق التعليم المهني • بناء قدرات قطاع أعمال المواد الغذائية والمنتجين • التنسيق وتقديم الدعم لبحوث سلامة الأغذية	٦- التدريب والبحوث • تنسيق التعليم المهني • بناء قدرات قطاع أعمال المواد الغذائية • التنسيق وتقديم الدعم لبحوث سلامة الأغذية	٦- التدريب والبحوث • تنسيق التعليم المهني • بناء قدرات قطاع أعمال المواد الغذائية • التنسيق وتقديم الدعم لبحوث سلامة الأغذية

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن في آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية يجب الفصل الوظيفي بين إدارة المخاطر عن المشورة العلمية إلى أكبر درجة ممكنة، بغية ضمان الأمانة العلمية من تقييم المخاطر، ولتجنب اللبس حول المهام التي يؤديها مساعده ومديرو إدارة المخاطر وللتقليل من أي تضارب في المصالح^٢.

ويمكن تجميع وظائف أخرى وفقاً للضرورة.

الخطوات التالية

من حيث المبدأ وبعد الموافقة على وظائف، والهيكل التنظيمي ومهام آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية التي تم توضيحها في هذا الاقتراح، فقد أوصت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشروع في اتخاذ قرار بشأن السياسة العامة بشأن موقع، وحالة والشكل القانوني للآلية، وفقاً للنظام الداخلي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فسوف يكون من الضروري أن تتوافق آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية مع النظام القانوني والتأسيسي للاتحاد الأفريقي، كما ينبغي أن تعمل وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وسيتطلب هذا القرار إلى المتابعة في مراحله المبكرة بشكل مفصل للحدود الزمنية للتنفيذ وخطة للموارد من أجل التطوير المستقبلي للمنظومة (تتضمن المتطلبات القانونية المستندة إليها الميزانية، والموظفين، والموارد المادية). وينبغي أن تعكس الخطة أولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال من المجالات ذات الأهمية القصوى (على سبيل المثال دعم السياسة العامة لسلامة الأغذية، والاطار القانوني، والحاجة إلى تنسيق تعزيز نظام الرقابة الرسمي، ودعم وظيفة التنبيه السريع والتي يمكن اعتبارها من أهم الأولويات العاجلة). ينبغي أن تقود عملية تطوير آلية الاتحاد الأفريقي لتنسيق إدارة سلامة الأغذية مجموعة عمل تضم مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومعظم شركاء التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك إعداد مقترحات محددة لتقديمها بصورة رسمية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٢_٢٠٠٧ CAC/GL، تمسياً مع «مبادئ العمل بشأن تحليل المخاطر من أجل سلامة الأغذية لتطبيقها من قبل الحكومات»، لجنة دستور الغذائي ٣



African Union – Inter-African Bureau for Animal Resources
(AU-IBAR)

Kenindia Business Park
Museum Hill, Westlands Road
PO Box 30786
00100 Nairobi

Kenya

Tel: +254 (20) 3674 000

Fax: +254 (20) 3674 341 / 3674 342

Email: ibar.office@au-ibar.org

Website: www.au-ibar.org